محلل ألماني: نقل الحرب الأوكرانية إلى داخل روسيا خطأ إستراتيجي سيدفع ثمنه العالم

لافروف عن تهديد كييف باغتيال بوتين: إنهم دمى بيد واشنطن

سيرغي لافروف

مدرعة أوكرانية تحمل قاذفة صواريخ «بي إم21- غراد» على تخوم باخموت

«وكالات» : بعد تهديد أوكرانيا للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن أوكرانيا «دولة إرهابية وسلطات كييف تقدم نفسها بهذه الصفة».

وأضاف «يتم تحريك الدمى في كييف، من لندن وواشنطن»، لافتا إلى أن التصريحات الأوكرانية بأن بوتين «هو الهدف يدفع إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تفكران في مدى حصافة حكام كييف وتوازنهم العقلي».

كما أشار إلى أن روسيا تأمل بأن تصدر عقوبات بحق قيادة أوكرانيا بعد تهديدها بتصفية الرئيس بوتين.

وكان نائب رئيس الاستخبارات الأوكرانية، فاديم كيبيتسكي، قد قال إن الهدف الأول لجهازه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، «لأنه هو من ينسق ويقرر ما يحدث».

وأضاف في حديث لصحيفة «فيلت» الألمانية: «الهدف الأول بالنسبة إلينا هو القضاء على القائد الذي يصدر الأوامر... بوتين».

يذكر أن موسكو اتهمت أوكرانيا بأنها حاولت اغتيال الرئيس الروسي عبر طائرتين مسيرتين استهدفتا الكرملين.

وأضافت الرئاسة الروسية مطلع الشهر الجاري أن الجيش اتخذ إجراءات فورية بمساعدة الخدمات الخاصة وفي الوقت المناسب باستخدام أنظمة الرادار، إلى أن تم إيقاف المسيرات عن العمل.

كما أوضح الكرملين أن المسيرتين سقطتا أرضاً وتناثرت شظاياهما، في حين لم تقع ضحايا ولا أضرار مادية. وأكد أن الرئيس الروسي لم يصب بأذى في الهجوم الأوكراني، مشددا على أن جدول أعماله لم يتغير.

من ناحية أخرى شهدت الحرب الروسية الأوكرانية خلال الأيام الماضية تطورا لافتا عندما كشفت روسيا عن دخول عناصر مسلحة أراضيها عبر الحدود الأوكرانية، وهو ما يعني أن أوكرانيا ربما تكون بدأت نقل الحرب إلى داخل روسيا.

وسواء فعلت ذلك أو تخطط له، فإن السؤال الذي يطرحه الكاتب والمحلل الألماني أندرياس كلوث في تحليل نشرته وكالة بلومبيرغ للأنباء هو: هل سيكون هذا التطور أمرا جيدا؟

وقالت روسيا إن «الإرهابيين الأوكرانيين» و«الفاشيين» هاجموا الأراضي الروسية. وبالطبع يمكن –حسب المحلل الألماني– تجاهل مثل هذه التصريحات وكل ما يصدر عن الحكومة الروسية، وقد قيل إن المجموعات المسلحة التي ادعت مسؤوليتها عن الهجمات داخل الأراضي الروسية تتألف من روس انشقوا عن جيش الرئيس فلاديمير بوتين ويقاتلون ضده من أجل أوكرانيا الآن.

وإحدى هذه المجموعات تطلق على نفسها اسم «فيلق حرية روسيا»، والأخرى تسمى «فيلق المتطوعين الروس»، وتضم عناصر من القوميين المتطرفين.

وحسب كلوث، فإن المعلومات المتاحة عن هذه القوات شبه العسكرية المناوئة لبوتين محدودة، خاصة ما يتعلق بما إذا كانت تتلقى الأوامر من أوكرانيا أو تعمل بشكل مستقل.

لكن هذه المجموعات تبدو على الأقل مرتبطة بشكل ضعيف بـ«الفيلق الدولي» الموالي لأوكرانيا، وهو عبارة عن قوة من المقاتلين الأجانب الذين يشبهون «الكتائب الدولية» التي شاركت في الحرب الأهلية الإسبانية ضد قوات القوميين المتطرفين بقيادة الجنرال فرانشيسكو فرانكو، دكتاتور إسبانيا الراحل.

وسارعت أوكرانيا إلى نفي أي تورط في الهجمات العسكرية العابرة للحدود في روسيا. وربما تكون صادقة وفقا لما يقول المحلل الألماني، لكن يظل الأهم هو السؤال الكبير: هل شن هجمات كبيرة على أراضي روسيا له مردود إستراتيجي؟

بعض أفضل العقول العسكرية في التاريخ انتصرت في الحروب الدفاعية بمثل هذه الطريقة بالضبط. وكانت الفكرة هي أن تهديد الدولة الغازية بمهاجمة قواعدها على أراضيها، يجبرها على الانسحاب الكلي أو الجزئي من خط المواجهة الأصلي لحماية قواعدها الخلفية.

هذا السيناريو حدث خلال الفترة من 210 إلى 202 قبل الميلاد عندما فعل ذلك القائد الروماني شيبيون (سكيبيو) الأفريقي (توفي عام 183 قبل الميلاد). فقد ظل القائد القرطاجني حنبعل يرهب روما بقواته الغازية لمدة 8 سنوات. ورد شيبيون بقيادة جيش روماني إلى شبه جزيرة أيبيريا للاستيلاء على قواعد حنبعل هناك. وبعد ذلك بسنوات عبر البحر المتوسط إلى شمال أفريقيا لتهديد قرطاجنة نفسها.

في هذه اللحظة فقط، اضطر حنبعل إلى مغادرة إيطاليا وعاد بقواته إلى بلاده للدفاع عنها، وهزمه شيبيون وانتصرت روما في الحرب.

وبالطريقة نفسها يمكن أن تفتح أوكرانيا جبهات جديدة داخل روسيا. وفي هذه الحالة سيضطر بوتين لسحب أجزاء من قواته في أوكرانيا وإعادتها إلى روسيا. وهذا سيضعف القوات الروسية في أوكرانيا ويساعد الأوكرانيين على استعادة أراضيهم. كما أن بوتين سيبدو ضعيفا داخل بلاده وسيصبح عرضة لخطر الانقلاب عليه.

لكن أوكرانيا ليست روما القديمة، وروسيا ليست قرطاجنة، وبالتأكيد بوتين ليس حنبعل، أحد أعظم العسكريين في التاريخ رغم هزيمته في نهاية المطاف، لذلك فالموقف الإستراتيجي مختلف تماما.

فبوتين يمتلك ترسانة نووية وهدد أكثر من مرة باستخدامها إذا وجد نفسه محاصرا. وإذا كان العالم –بما في ذلك الصين أقرب حلفاء روسيا– أقنعوا بوتين حتى الآن بأن أي تصعيد نووي لن يكون مقبولا، فإن العقيدة الروسية تسمح باستخدام الأسلحة النووية إذا كانت الدولة الروسية نفسها في خطر.

ولما كان بوتين يعتبر نفسه روسيا نفسها، فقد يقرر استخدام هذه الأسلحة إذا تأكد من هزيمته الشخصية.

الفارق الثاني هو أن أوكرانيا –حسب المحلل الألماني– تمتلك حاليا الجيش الأفضل عالميا من حيث الاستعداد القتالي، والذي يعتمد على الدعم الغربي المستمر. فهي تدافع عن السماء بصواريخ الدفاع الجوي الأميركية، وتطلق هجومها المضاد على القوات الروسية باستخدام دبابات القتال الألمانية وقد تسيطر على الجو بمقاتلات «إف– 16» (F–16) الأميركية.

لكن كل هذا مقبول على أساس أن أوكرانيا تدافع فقط عن أراضيها. وأكبر المخاوف في الغرب هو احتمال تورط حلف شمال الأطلسي (ناتو) في الحرب ضد روسيا، والتي يمكن أن تتحول في هذه الحالة إلى حرب عالمية ثالثة.

كما أن بعض الدول الغربية قد تُوقف دعم أوكرانيا إذا ما تبنت تكتيكات هجومية.

وأخيرا، فإن ما يعرف باسم عالم الجنوب، أي الدول النامية الأفريقية والآسيوية التي تبدو على الحياد، قد تنحاز فعليا ورسميا إلى روسيا.

ويرى كلوث أن التطبيق الأفضل لإستراتيجية شيبيون الأفريقي يمكن أن يتمثل في محاولة أوكرانيا استعادة شبه جزيرة القرم التي استولى عليها بوتين عام ٢٠١٤، ليس بغزوها مباشرة وإنما بقطع طرق الإمداد إليها عبر استعادة منطقة زاباروجيا ثم بحر أزوف، وقطع الجسر البري الذي أقامه الروسي لربط إقليم لوغانسك وشبه جزيرة القرم. فإذا نجح الهجوم الأوكراني في تحقيق أهدافه ستصبح القوات الروسية في خيرسون وشبه جزيرة القرم مكشوفة على المدى الطويل.

وفي هذه الحالة، قد يرى بوتين أنه حقق ما يكفي ويدخل على مضض في مفاوضات سلام، مع إطلاق آلته الدعائية الداخلية للترويج لنجاح «عمليته العسكرية الخاصة» في أوكرانيا.

لكن في المقابل، إذا تعرض بوتين لعمليات عسكرية داخل أراضي روسيا سيكون من الصعب عليه ادعاء الانتصار والدخول في المفاوضات، ومن ثم سيجد نفسه مضطرا لمضاعفة حديثه عن الدفاع عن روسيا ضد أعدائها باستخدام كل أدواته العسكرية.

أخيرا، يقول كلوث، إنه ينبغي لأوكرانيا ألا تهاجم أراضي روسيا، وألا تشجع مسلحين مثل القوات شبه العسكرية الروسية المناهضة لبوتين على القيام بذلك. فالأفضل لأوكرانيا أن تعلن للعالم بوضوح أنها تخوض حربا دفاعية بحتة.

ويجب أن تظل إستراتيجية كييف هي استمرار كسب العالم، ثم استعادة أكبر قدر ممكن من أراضيها المحتلة، حسب قول المحلل الألماني.

تتمات

الخالد : دم

وتقدم المشيعين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد، الذي قدم التعازي لذوي الفقيد.

ووجه الخالد حديثه إلى والد الفقيد الرشيدي «كلنا أبناؤك يا عم.. وثق تماماً أن دم وحق مبارك في أيد أمينة، والقانون سوف يقتص من الجناة، والقانونً سوف يطبق على الجميع في بلد العدل والقانون».

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت أمس الأول الجمعة، عن العثور على جثة المواطن المفقود مبارك الرشيدي في منطقة السالمي، معربة عن أحر التعازي والمواساة لذوي الفقيد، سائلة الله تعالى أن يلهمهم الصبر والسلوان وأن يسكنه فسيح جناته.

وقالت الوزارة في بيان للإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، إنه بناء على تعليمات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد، باستمرار عمليات البحث والتحري وجمع التحريات والاستدلالات عن المفقود الرشيدي، تمكن رجال قطاع الأمن الجنائي ممثلا بالإدارة العامة للمباحث الجنائية من فك رموز اختفائه والعثور على جثته في منطقة السالمي، بعد مجهود متواصل ومتفانل من رجال الوزارة.

وأكدت أنه جار عمل اللازم وإحالة التحريات والمعلومات الى الجِّهات المختصة، مشددة على أنها لا تألو جهدا في المحافظة على الأمن والأمان، وكشف كل من تسول له نفسه العبث بأمن وسلامة البلاد والعباد، وما ذلك إلا الواجب الذي جبل عليه منتسبو وزارة الداخلية لحفظ الأمن ورد الحقوق لأصحابها.

وكانت الوزارة قد أطلقت منتصف الشهر الماضي حملة بحث واسعة عن الفقيد الرشيدي، من اللحظة الأولى لوصول البلاغ عن فقدانه، وعلى مدار ٢٤ ساعة لكشف ملابسات الواقعة والعثور عليه، وشارك في الحملة مئات رجال الأمن وعشرات الدوريات وفرق البحث، ومن الإدارة العامة للأدلة الجنائية والمباحث والأمن العام والمرور والطيران العامودي، وإدارة العمليات المركزية والبحث، والعديد من المتطوعين.

ضبط شبكة

قدم وساق، لتبرز العملية الانتخابية في أفضل صورها، وبأتم درجات الشفافية والنزاهة.

في هذا الإطار أصدر النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد، قرارا بتشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الداخلية والبلدية للإشراف على انتخابات مجلس الأمة.

وجاء في نص القرار:

مادة «1» : تشكل لجنة مشتركة من وزارة الداخلية وبلدية الكويت – برئاسة مدير عام بلدية الكويت، وذلك على النحو التالي:

أولا: وزارة الداخلية : كل من : اللواء عبد الله عيسى الرجيب قائد قيادة امن الدوائر الانتخابية، والعميد زياد جمال الخطيب قائد قيادة أمن الدائرة الانتخابية الأولى، والعميد خالد سالم بوناشي قائد قيادة امن الدائرة الانتخابية الثانية، والعميد صالح عقله العازمي قائد قيادة امن الدائرة الانتخابية الثالثة، والعميد صلاح سعد الدعاس قائد قيادة امن الدائرة الانتخابية الرابعة، والعميد محمد مطلق المطيري قائد قيادة امن الدائرة الانتخابية الخامسة.

ثانيا: بلدية الكويت: كل من : نائب المدير العام لشؤون قطاعي حولي والأحمدي ومدير فرع بلدية الاحمدي، ونائب المدير العام لشؤون قطاعي العاصمة والجهراء ومدير فرع بلدية الجهراء، ونائب المدير لشؤون قطاعي الفروانية ومبارك الكبير، ونائب المدير العام لشؤون قطاع المالية والإدارية، ومديري أفرع بلديات العاصمة وحولي والفروانية ومبارك الكبير، مدير إدارة العلاقات العامة، ورئيس فريق الطوارئ المركزي، والمنسق العام مع وزارة الداخلية، وممثل إدارة التنسيق.

وتضمن القرار أن تختص اللجنة المذكورة بالمادة «1» من هذا القرار بالاشراف على تنفيذ احكام المادتين «31 مكرر» و«31 مكرر أ» من القانون رقم 1962/35 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة وتعديلاته، على ان تقدم تقريرا اسبوعيا بأعمالها الى كل من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات خلال فترة الانتخابات، إضافة إلى وضع الآلية اللازمة للقيام بالمهام المكلفة بها بالبند رقم 1.

على صعيد متصل دعا وكيل التعليم العام بوزارة التربية اسامة السلطان، مديري المدارس المخصصة لانتخابات مجلس الامة، بتسهيل مهمة القائمين على تجهيز تلك المقار بالاثاث اللازم والتنسيق مع ادارة التوريدات والمخازن في هذا الجانب.

وفي سياق ذي صلة أكد رئيس مجلس الشباب نواف العازمي، أن التنمية والاستقرار خطان متوازيان يحققان آمال الشباب الكويتي وتطلعاتهم المستقبلية التي يأملون بها من خلال مجلس الأمة المقبل.

وقال العازمي، إن الشباب الكويتي يطمح في ظل أجواء الانتخابات النيابية المقرر إقامتها في السادس من يونيو المقبل، أن يركز مجلس الأمة القادم على القضايا المجتمعية التي تلامس احتياجاتهم بشكل مباشر مثل بحث سبل معالجة قضايا الاسكان والتعليم.

وبين أنه يجب حل تلك القضايا بطرق مدروسة وفعالة تتماشى مع المعطيات العامة للدولة، وتقديم التشريعات اللازمة من اللجان المختصة التي تخدم المواطن وتساعد بتوفير بيئة معيشية كريمة وتطبق على أرض الواقع.

وأعرب عن تطلعه إلى تعاون منشود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في ظل أجواء سياسية مستقرة بهدف تحقيق آمال الشباب والرواد.

وذكر أنه على المجلس المقبل تحديد أولويات المرحلة التنموية المقبلة وإيجاد بيئة عمل توافقية مع برنامج عمل الحكومة لدعم المشاريع التنموية التي تخدم الشباب وتحقق فرصا استثمارية ذات عوائد مباشرة للدولة وفرص عمل للشباب.

في سياق متصل تصاعدت نبرة التصريحات الانتخابية من قبل المرشحين، لتظهر ملامح خططهم في مرحلة ما بعد الانتخابات، والوصول إلى قاعة عبدالله السالم.

في هذا الإطار أكد مرشحو «أمة 2023»، أنه يجب على كل من يصل إلى قاعة عبدالله السالم دعم عملية الإصلاح الشامل ، مشيرين إلى أن إحلال المناصب القيادية بالشباب الراغبين في تطوير العمل خطوة في الاتجاه الصحيح.

أضافوا أن الحكومة في مجلس الأمة المبطل بينت حسن النوايا بعدم التصويت في انتخابات الرئاسة، مبينين أن حالة الإحباط سرعان ما عادت مرة أخرى بعد أن قررت الحكومة عدم حضور الجلسات.

من جانبه قال مرشح الدائرة الثانية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط السابق بدر الملا، إن الشعب الكويتي فطن ويميز من يريد الخير للبلد ومن يضمر الشر لها ولأهلها، مطالبا بدعم ودفع النواب الاصلاحيين للدخول في الحكومة القادمة؛ من أجل تقويمها، ودعم عملية الاصلاح الشامل، وإقناع مجلس الوزراء بأهم القوانين التي من الممكن أن تخدم البلد وتعالج قضايا المواطنين.

وأضاف ان هناك نوابا اصلاحيين ساهموا في اصلاح مسار الحكومة، وأنا دخلت الحكومة من اجل الاصلاح ودعم العمل الاصلاحي لمجلس الامة».

من جهته قال مرشح الدائرة الأولى، أسامة الزيد، إن إعلان مجلس الوزراء إحالة عدد من القياديين في بلدية الكويت ووزارة الدفاع والمجلس الوطني للثقافة والفنون خطوة في الاتجاه الصحيح، تصبّ في مصلحة تجديد الدماء في هذه المؤسسات وإفساح المجال للكفاءات الشابة.

وطالب الزيد مجلس الوزراء بسرعة شغل المناصب الشاغرة بالكفاءات، لدفع عجلة التطوير والتنمية وعدم تعطيل الأعمال، مبيناً أن هناك جهات حكومية يسيّر أعمالها مسؤولون بالتكليف منذ أشهر.

بدوره لفت مرشح الدائرة الخامسة سعود العصفور، إلى أنه خلال الانتخابات الماضية كانت هناك حالة كبيرة من التفاؤل سادت الكويت بعد خطاب يونيو ٢٠٢٢، اعتقدنا اننا بدأنا بعده مرحلة جديدة، وأننا وصلنا إلى مرحلة أخرى من تطوير الكويت، وانتهينا من عهد سابق ودخلنا عهدا جديدا، وهي مرحلة لا أشبهها إلا بحالة التفاؤل التي سادت الكويت بعد التحرير».

أضاف العصفور في ندوته الانتخابية التي جاءت تحت عنوان «الإرادة لا تبطل» خلال افتتاح مقره الانتخابي : كنا نعتقد أنه نحن انتهينا من كويت قديمة وسنبدأ كويت جديدة، فدخلنا حالة الانتخابات الماضية ونحن محملون بتفاؤل الشعب الكويتي، ولكن للأسف هذه الحكومة التي التزمت في الجلسة الأولى فقط بما وعدت به الشعب، بألا تصوت على منصب الرئاسة ومكتب مناصب مكتب المجلس واللجان، كان هذا آخر عهدنا معها بهذا النهج الجديد، لتعود مرة أخرى إلى نهج مشابه لما كان موجوداً في السابق.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الداخلية عن كشف شبكة وسطاء وسماسرة لعمليات شراء أصوات الناخبين، تتكون من عشرة اشخاص لصالح اثنين من المرشحين لانتخابات مجلس الامة 2023.

وأوضحت الوزارة أنه بناء على توجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد، بمواجهة وضرب كل جريمة او فعل يخل بنزاهة الانتخابات، تمكن قطاع الأمن الجنائي ممثلاً بالإدارة العامة للمباحث الجنائية، من ضبط المتورطين في هذا الحادث، مشيرة إلى أنه تم العثور بحوزة الأول على مبالغ نقدية وكشوفات بأسماء وبيانات ناخبين يرغبون ببيع أصواتهم ومصحف، والعثور عرضاً اثناء التفتيش على طلقات نارية غير مرخصة وهو يعمل لصالح أحد المرشحين.

كما تم ضبط بحوزة باقي المتهمين مبالغ نقدية وكشوفات بأسماء وبيانات ناخبين، والعثور عرضاً مع أحدهم على مواد مخدرة بقصد التعاطي وهم يعملون لصالح مرشح آخر، وجار احالة المتهمين والمضبوطات إلى النيابة العامة المختصّة والتي ستتولى التحقيق ومحاسبة كل المتورطين بتلك الواقعة.

وأكدت وزارة الداخلية بأن جهود الإدارات المختصة في مكافحة جرائم الإنتخاب وخاصة ظاهرة شراء الأصوات، مازالت مستمرة بالتصدي وكشف وسائلها ومواجهة تطور أساليب تلك الجريمة والعمل على فرض نزاهة الإنتخابات القادمة.

كما أكدت الوزارة أنها عازمة على تطبيق القانون على الجميع وبالمرصاد لكل من تسول له نفسه الخروج على القانون، وتهيب بالبعد عن ممارسة مثل تلك الأفعال التي يعاقب عليها القانون، مطالبة الجميع بالتعاون مع رجال الأمن، من خلال الإبلاغ عن اي معلومات تتعلق بشراء الأصوات واي حالات مخالفة للقانون على الخط الساخن «97272672»، مع التأكيد بأن التعامل مع المعلومات المرسلة سيكون بسرية تامة.

«السكنية» : تسلمنا

يجري تنفيذها في مدينة «صباح الاحمد» السكنية جنوب البلاد، لتذليل العقبات أمامها.

وأكد الوزير في بيان صحفي صادر عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس، الحرص على تسهيل إجراءات إيصال التيار الكهربائي للعمارات السكنية الجاهزة التابعة لفئة الرعاية الإجتماعية، والبدء بالاجراءات الخاصة بمنحها للفئات المستفيدة.

وأشار إلى ضرورة العمل على طرح المزيد من تلك الوحدات خدمة للمواطنين بجميع فئاتهم ممن يشملهم قانون الرعاية السكنية.

وذكر البيان أن الوزير ووفد المؤسسة المرافق له اطلعوا على موقع الفرصة الاستثمارية «S2» الواقعة في المدينة، والتي تشهد تقدما في تنفيذ الاعمال الفعلية مبينا أن الفرصة الاستثمارية تقع على مساحة أرض 8ر1 مليون متر مربع تقريبا، ويجري تنفيذه بالكامل من قبل المستثمر دون أي أعباء مالية على المؤسسة.

أضاف أن الفرصة الاستثمارية تتضمن منطقة حرفية ومعارض وورش ومناطق تخزين بالإضافة إلى منطقة تجارية وسكن عمال، بالإضافة إلى بنيتها التحتية، موضحا أن وفد المؤسسة جال في مشروع انشاء 60 عمارة سكنية تحتوي 1110 شقق وفق نظام السكن العامودي في المدينة مخصصة لفئات الرعاية الاجتماعية التي يمكن لها الاستفادة من الرعاية السكنية.

ولفت الى أن الشقق صممت وفق مواصفات عصرية تلبي احتياجات الأسرة الكويتية ونفذت على نوعين يضم الأول منها ثلاث غرف للنوم والثاني يضم 4 غرف للنوم.

وأوضح أن الوزير ووفد المؤسسة اطلعوا كذلك خلال الجولة على مشروع الرعاية السكنية في شرق مدينة «صباح الأحمد»، وعلى آخر تطورات عقدي تنفيذ أعمال وخدمات 1184 بيتا حكوميا خاصا بفئة من باع بيته مضيفا أن الأعمال تشهد تقدما ملحوظا.

وذكر البيان أن الوزير اجتمع مع قياديي المؤسسة والطاقم الهندسي المشرف على المشاريع، إضافة إلى المقاولين المعنيين لبحث الإلتزام بالجداول الزمنية الخاصة بالتنفيذ والتواصل المباشر في حال وجود معوقات أو صعوبات تعوق من تسريع الإنجاز.

«الخليجي» يدين

الدعوة لطرفي النزاع إلى سرعة المضي قدما في مباحثات (جدة) للوصول إلى إعلان سياسي شامل يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للسودان وشعبه.

وكانت وزارة الخارجية الأردنية أعلنت أمس الجمعة تعرض منزل السفير الأردني في الخرطوم للاعتداء والتخريب مؤكدة في الوقت نفسه وجود السفير وطاقم السفارة في مدينة (بورتسوان) وعدم تعرض أي منهم لأي مكروه.